الأمم المتحدة

A/ES-10/782–S/2018/485

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد مر أسبوع على مجزرة ١٤ أيار/مايو التي نفذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي قُتل فيها ما لا يقل عن ٦٢ مدنيا وجُرح أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني، من بينهم أطفال. وبما أن الأسباب والعواقب المؤلمة لهذه الجريمة الشنعاء لم تعالج بعد، فإن التوترات لا تزال في ازدياد وما انفك اليأس يزداد عمقا، مما يهدد بمزيد من عدم الاستقرار.

وتظل الحقيقة أنه على الرغم من نداءاتنا المتكررة لاتخاذ إجراء دولي عاجل لردع إسرائيل عن سلوكها الإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني، فإن عدم بذل جهود جادة لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال وكبح جماحها لم يؤد إلا إلى جعل شعبنا أكثر عرضة للوحشية من هذا الاحتلال غير القانوني. ومن ثم، فنحن مضطرون إلى التأكيد على النداء الذي وُجه في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو، وفي مرات لا تحصى قبل ذلك، من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني، امتثالا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات العديدة ذات الصلة، خصوصا ما يتعلق منها بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الأطفال.

وقد تردد هذا النداء من أجل توفير الحماية على نطاق واسع في قاعة مجلس الأمن ومن العواصم والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنه نداء من أجل حماية السكان المدنيين العزل الرازحين تحت أسر أكثر من نصف قرن من الاحتلال وأكثر من عقد من الحصار، وضمان سلامتهم ورفاههم. وكان النداء أيضا من أجل إنقاذ مبادئ القانون الدولي، التي تعصف بها السلطة القائمة بالاحتلال ومن يحمونها من الإدانة ويساعدونها في أعمالها الإجرامية. لقد كانت العواقب وما زالت وخيمة بالنسبة للشعب الفلسطيني، مما اضطرنا إلى مواصلة قرع أجراس الإنذار بشأن هذه المسألة.

060618 040618 18-08768 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي هذا الصدد، يجب أن أبلغكم أنه في ١٥ أيار/مايو، وهو اليوم الذي أعقب المجزرة، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية نيران الذخيرة الحية فقتلت اثنين آخرين من المدنيين الفلسطينيين، وهما بلال بدير حسين الأشرم، البالغ من العمر ١٧ سنة، وناصر أحمد محمود غراب، البالغ من العمر ٥١ سنة، وجرحت ٤٠ مدنياً آخرين، بينهم ٧ أطفال ومسعف وصحفي. وفي ١٩ أيار/مايو، قتل مدنيان فلسطينيان متأثرَيْن بالجروح التي أصيبا بها جراء الذخيرة الحية الإسرائيلية وهما: معين عبد الحميد الساعي، البالغ من العمر ٥٨ سنة، ومحمد مازن عليان، البالغ من العمر ٢٠ سنة. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للقتلى من المدنيين الفلسطينيين إلى ١٠٨، منهم ١٥ طفلاً، منذ بدء مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس.

وتوجد أدلة وفيرة على أن عمليات القتل هذه كانت متعمدة وليست نتيجة نوع ما من الأخطاء غير المقصودة أو رد فعل مبالغ فيه من قبل قوات الاحتلال. والواقع أن العديد من القتلى أُصيبوا في الظهر، بأسلحة مصممة لإحداث أكبر قدر من الضرر لجسم الإنسان، وكان العديد منهم على بعد مئات الأمتار من الجدار: رجال ونساء وأطفال وصحفيون ومسعفون لم يشكلوا أي تهديد على الإطلاق.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، المقدم جوناثان كونريكس، صرح بشأن المتظاهرين الفلسطينيين قائلاً: ''نطلق النار من أجل وقفهم حتى لا يستطيعوا الإضرار بالبنية التحتية الأمنية والتسلل إلى إسرائيل''، وهو اعتراف مباشر بأن استخدام القناصة والذخيرة الحية لإطلاق النار على المتظاهرين لم يكن لمنع خطر وشيك على الحياة.

وقد وصفت منظمة العفو الدولية عمليات القتل التي جرت في ١٤ مايو/أيار بأنها ''مثال مروع آخر على استخدام الجيش الإسرائيلي القوة المفرطة والذخيرة الحية بطريقة محزنة تماماً. إنه انتهاك للمعايير الدولية، إذ ارتكبت القوات الإسرائيلية في بعض الحالات ما يبدو أنه عمليات قتل متعمدة تشكل جرائم حرب''.

وصرح متحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن ''قواعد استخدام القوة بموجب القانون الدولي قد جرى تكرارها مرات عديدة ولكن يبدو أنه يتم تجاهلها مراراً وتكراراً. ويبدو أن أي شخص عرضة للقتل أو الإصابة بإطلاق النار: النساء والأطفال والصحفيون والمسعفون والمارة وفي أي مكان يقع في حدود ٧٠٠ متر من الجدار''. وقد وصف صحفيون ومراقبون لحقوق الإنسان ''فرادى القناصة وقد مَنعوا بأمان الاقتراب من الجدار على بعد أكثر من مئات الأقدام منه، وأخذوا يستهدفون كل متظاهر على حدة ويعدمونهم واحدا واحدا'' (هيومن رايتس ووتش).

وكما أكد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٥ أيار/مايو: ''لا يوجد مبرر للقتل. لا يوجد أي عذر''. ومع ذلك، حاولت بعض التصريحات في جلسة المجلس فعلَ ذلك بعينه، أي تبرير المجزرة. ومن المؤسف للغاية أن نسمع في تلك التصريحات اتهامًا فاحشًا بأن الفلسطينيين مسؤولون بشكل ما عن موتهم. منذ متى يكون الضحية مسؤولا عن كونه ضحية؟

لو كان ضحايا مجازر وحشية مثل تلك التي وقعت في ١٤ أيار/مايو وخلال الأسابيع السبعة الماضية غير فلسطينيين، غير عرب، هل كانت بعض البلدان قد تجرأت على اتهام هؤلاء الضحايا بأنهم هم من دبّروا موتهم؟ بأنهم هم المسؤولون عن معاناتهم؟ وهل كان مجلس الأمن سيعير صرخاتهم من أجل

الحرية آذانا صماء؟ هل كان سيعجز عن إصدار بيان يكتفي بالدعوة إلى احترام القانون الدولي ووضع حد للتقتيل والتحقيق في قتل وجرح كل هذا العدد من المدنيين؟

إن التصريحات التي تدلل على هذا التجريد للفلسطينيين من إنسانيتهم تشمل ما ذكره متحدث باسم حكومة الولايات المتحدة من أن قتل الفلسطينيين هو ''محاولة دعائية''. وقد وصف وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي جلعاد أردان المتظاهرين الفلسطينيين في غزة بأنهم ''نازيون'' مرتين في ١٤ أيار/مايو. كما ذكر متحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ''معللا'' أن استخدام النيران الحية وإعدام المتظاهرين الفلسطينيين في غزة يحدث لأن إسرائيل ''لا تستطيع وضع جميع هؤلاء الأشخاص في السجن''. وفي هذا الصدد، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء ''تصاعد خطاب الكراهية العنصرية والتحريض على العنف العنصري ضد الفلسطينيين على أيدي المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية''.

إن الفلسطينيين يستحقون، كغيرهم من البشر، اهتمام المجتمع الدولي وتحركه، ويجب أن يتمتعوا بالحماية بما يتماشى مع القانون الدولي. ويجب عدم توجيه رسالة بأن حياتهم لا قيمة لها، ولا تستحق وقت المجتمع الدولي، ولا تستحق حتى بياناً من مجلس الأمن. وللذين يخامرهم شك، نكرر فنقول إن حياة الفلسطينيين مهمة أيضا. إننا نحزن على كل الذين فارقوا الحياة. وفيما يلي أسماء المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين الذين أُعدموا في ١٤ أيار/مايو:

١ - ليلى أنور الغندور، ٨ شهور

٢ - عز الدين موسى محمد السماك، ١٤ سنة

٣ - وصال فضل عزت الشيخ خليل، ١٥ سنة

٤ - أحمد عادل موسى الشاعر، ١٦ سنة

٥ - سعيد محمد أبو الخير، ١٦ سنة

٦ - سعدي سعيد فهمي أبو صلاح، ١٦ سنة

٧ - طلال عادل إبراهيم مطر، ١٦ سنة

٨ - إبراهيم أحمد الزرقا، ١٨ سنة

٩ - عبد الرحمن سامي أبو مطر، ١٨ سنة

١٠ - بلال بدير حسين الأشرم، ١٨ سنة

١١ - إيمان علي صادق الشيخ، ١٩ سنة

١٢ - كامل جهاد كامل مهنا، ١٩ سنة

١٣ - زياد محمد حسن عمر، ١٩ سنة

١٤ - معتصم فوزي أبو لولي، ٢٠ سنة

١٥ - أنس حمدان سالم قديح، ٢١ سنة

١٦ - علي محمد أحمد خفاجة، ٢١ سنة

١٧ - محمد عبد السلام حرز، ٢١ سنة

١٨ - محمد وائل محمود جندية، ٢١ سنة

١٩ - يحي إسماعيل رجب الداقور، ٢٢ سنة

٢٠ - مصطفى محمد سمير محمود المصري، ٢٢ سنة

٢١ - عز الدين ناهد العيوطي، ٢٣ سنة

٢٢ - محمود مصطفى أحمد عساف، ٢٣ سنة

٢٣ - مختار كامل سالم أبو خماش، ٢٣ سنة

٢٤ - محمود صابر حمد أبو طعمة، ٢٣ سنة

٢٥ - أحمد فايز حرب شحادة، ٢٣ سنة

٢٦ - أحمد عوض الله، ٢٤ سنة

٢٧ - أحمد زاهر حميد الشوا، ٢٤ سنة

٢٨ - محمود يحيى عبد الوهاب حسين، ٢٤ سنة

٢٩ - خليل إسماعيل خليل منصور، ٢٥ سنة

٣٠ - محمد حسن مصطفى العبدالله، ٢٥ سنة

٣١ - محمد أشرف أبو ستة، ٢٦ سنة

٣٢ - بلال أحمد أبو دقة، ٢٦ سنة

٣٣ - أحمد سالم عليان الجرف، ٢٦ سنة

٣٤ - أحمد ماجد قاسم عطا الله، ٢٧ سنة

٣٥ - محمد سمير دويدار، ٢٧ سنة

٣٦ - أحمد محمد إبراهيم حمدان، ٢٧ سنة

٣٧ - أحمد محمود محمد الرنتيسي، ٢٧ سنة

٣٨ - محمود رباح أبو معمر، ٢٨ سنة

٣٩ - مصعب يوسف أبو ليلة، ٢٨ سنة

٤٠ - أحمد فوزي التتر، ٢٨ سنة

٤١ - محمد عبد الرحمن مقداد، ٢٨ سنة

٤٢ - علاء النور احمد الخطيب، ٢٨ سنة

٤٣ - عبيدة سالم فرحان، ٣٠ سنة

٤٤ - جهاد مفيد الفرا، ٣٠ سنة

٤٥ - إسماعيل خليل رمضان الداهوك، ٣٠ سنة

٤٦ - عمر جمعة أبو فول، ٣٠ سنة

٤٧ - أحمد عبد الله العديني، ٣٠ سنة

٤٨ - فادي حسن أبو صلاح، ٣٠ سنة

٤٩ - معتز بسام كامل النونو، ٣١ سنة

٥٠ - محمد رياض عبدالرحمن العمودي، ٣١ سنة

٥١ - جهاد محمد عثمان موسى، ٣١ سنة

٥٢ - شاهر محمود محمد المدهون، ٣٢ سنة

٥٣ - محمود سليمان ابراهيم عقل، ٣٢ سنة

٥٤ - محمد هاني حسني النجار، ٣٣ سنة

٥٥ - فضل محمد عطا حبشي، ٣٤ سنة

٥٦ - موسى جبر عبد السلام أبو حسنين، ٣٥ سنة

٥٧ - محمد محمود عبد المعطي عبد العال، ٣٩ سنة

٥٨ - عبد السلام يوسف عبد الوهاب، ٣٩ سنة

٥٩ - ناصر أحمد محمود غراب، ٥١ سنة

٦٠-٦٢ - لم يتسن تحديد هويتهم

وبالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من ٦٠٠ ١٢ مدني فلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بدء الاحتجاجات. واحتاج معظم الجرحى إلى دخول المستشفى، ولا يزال العديد منهم في حالة خطيرة أو حرجة. ومن بين هؤلاء أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص تم إطلاق النار عليهم بالذخيرة الحية، مما أصاب الكثير منهم بعاهات مستديمة.

وفي هذا الصدد، صرحت منظمة أطباء بلا حدود في ١٤ أيار/مايو بأن ”ما حدث اليوم غير مقبول وغير إنساني. ... ولا يمكن للمرء أن يتحمل رؤية هذا العدد الهائل من الأشخاص العزل يتم إطلاق النار عليهم في مثل هذا الوقت القصير. ... هذا الحمام الدموي هو استمرار لسياسة الجيش الإسرائيلي خلال الأسابيع السبعة الماضية وهي: إطلاق النار بالذخيرة الحية على المتظاهرين، على افتراض أن أي شخص يقترب من جدار الفصل هو هدف مشروع. إن معظم الجرحى سيكون مصيرهم المعاناة من إصابات مستمرة مدى الحياة“.

وأدى التدفق الجماعي للمصابين إلى وضع نظام الرعاية الصحية المتداعي بالفعل في غزة تحت ضغوط أوصلته شدتها إلى ”حافة الانهيار“، وفقاً لمنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين Medical Aid for Palestinians، وهي منظمة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة وتعمل على الأرض في غزة. وكما ذكر متحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ”يواجه الذين يعانون من إصابات تهدد حياتهم سيناريو كابوسياً في غياب أسرَّة المستشفيات والخدمات الطبية الكافية. وما زلنا نشهد حالات تمنع فيها إسرائيل فعليا المتظاهرين المصابين من مغادرة غزة لتلقي العلاج“.

وقد ذكر منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمي ماك غولدريك، في ١٧ مايو/أيار أن ”الأدوية والإمدادات يجري استنفادها، ولا تتوافر إلا موارد قليلة لتجديدها. وقدرتنا على الوصول إلى الأسر المتضررة، بما في ذلك الأطفال، وتقديم المساعدة محدودة للغاية بسبب نقص التمويل. وبدون تمويل جديد، سيكون التأثير على الناجين من الأحداث الأخيرة أسوأ بكثير وستكون قدرتنا على الاستجابة لأي احتياجات جديدة محدودة للغاية“. وتتطور هذه الاحتياجات الجديدة في سياق الكارثة الإنسانية القائمة بالفعل في غزة والتي تسبب فيها أكثر من عقد من الحصار الإسرائيلي والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة.

ولمفاقمة هذا الواقع المروع، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استهداف الأطقم والمعدات الطبية. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فقد قُتل واحد وأصيب ٢٢٩ من موظفي الخدمات الطبية أثناء تقديم العلاج للجرحى منذ بدء الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس. كما تضررت ٣٢ سيارة إسعاف.

فقد قتل المسعف، موسى أبو حسنين، بطلق ناري في صدره بينما كان ينقذ ضحية آخر يتعرض لإطلاق النار. وكان قد عاد لتوه من علاج الدكتور طارق لوباني، وهو طبيب كندي، ومقره أونتاريو، الذي تم إطلاق النار عليه وأصيب في ١٤ مايو أثناء ارتدائه زي الطبيب الأخضر اللون ووقوفه مع مجموعة من ممتهني مهنة الطب الآخرين بعيداً عن منطقة الاحتجاج الرئيسية، ولكن على مرأى من ثلاث من البؤر الاستيطانية الإسرائيلية.

وما زال الذين لم يقتلوا أثناء الاحتجاج السلمي في غزة يموتون ببطء نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي الوحشي لغزة، الذي دخل عامه الحادي عشر. فعلى سبيل المثال، صرحت سارا روي، أدرى دارسي العالم باقتصاد غزة، أن ”البشر الأبرياء، ومعظمهم من الشباب، يتسممون ببطء بسبب المياه التي يشربونها“، لأن ٩٥ في المائة من موارد المياه في غزة أصبحت غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

وعلى خلفية هذا النشاط الإجرامي في غزة، شهدنا منظرا مقيتا آخر قبل أسبوع، في ١٤ أيار/مايو، تتجاور فيه صور مسؤولين من الولايات المتحدة وإسرائيل وهم يحتفلون بانتهاكاتهم للقانون الدولي أثناء افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس مع صور سفك الدماء في مجزرة المدنيين الأبرياء على بعد حوالي ٤٠ ميلا في غزة. إننا نؤكد من جديد أن الولايات المتحدة قد تسببت بقرارها الاستفزازي وغير القانوني، الذي يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة الذي لا لبس فيه، في تفاقم هذا الوضع وزيادة تجرؤ إسرائيل على مواصلة انتهاكاتها للقانون الدولي دون أن ينالها عقاب على ذلك وفي تشجيع دول أخرى، بما فيها باراغواي وغواتيمالا، على انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يبقى صامتا في وجه هذا الوضع غير القانوني والظالم. وفي ضوء تعمُّد إسرائيل قتل وتشويه المتظاهرين العزل في غزة، ندعو مرة أخرى إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على سبيل الاستعجال.

إننا نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان في ١٨ أيار/مايو إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة، بهدف التحقيق في جميع حالات الوفاة والإصابة منذ ٣٠ آذار/مارس وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي وقعت في سياق الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق في غزة. ويجب أن يكون هذا التحقيق مجرد بداية الجهود المبذولة في الأمم المتحدة لوضع حد للاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللحصار غير القانوني لغزة، ولعقود من نزع ملكية اللاجئين الفلسطينيين، وكلها تشكل الأسباب الجذرية لهذه الأزمة المستمرة وللوحشية التي شهدناها في الشهر الماضي.

كما نناشد جميع الدول مواصلة تقديم مساعداتها الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، لا سيما في ضوء حالة الطوارئ الطبية في غزة، وزيادة دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي ما زالت، بخلاف تقديم المساعدة، تشكل شريان الحياة للعديد من اللاجئين المستضعفين في غياب حل عادل ووسط تزايد اليأس وعدم اليقين بشأن المستقبل.

ورغم القمع الذي ظل يواجهه الشعب الفلسطيني على مدى عقود، فإننا ما زلنا ملتزمين بضمان حقوقهم وإنصافهم وحفظ كرامتهم، ولا نزال مقتنعين بأن الوسائل السلمية والشرعية الدولية ستؤدي إلى إنهاء معاناتهم. إننا في هذه الأيام من الحداد، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، وفي الصدارة منه مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات، بما يتماشى مع الالتزامات والالتزامات القانونية، لمعالجة هذه الأزمة وتعزيز قيمة القانون الدولي وحرمته، فضلا عن إيماننا بالنظام الدولي.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٥ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨ (A/ES-10/781-S/2018/458) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة